



تضاعف عدد المقيمين مع وصول لاجئين من سوريا في مخيم الجليل للاجئين (في الصورة) اقدم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. الصورة: لوكا سولا.

# إعادة توطين لاجئين من سوريا

التزام اكبر ضروري من المجتمع الدولي في جنيف

تنظم مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في التاسع من كانون الاول/ديسمبر مؤتمرا على صعيد وزاري في جنيف لاعلان الالتزامات حول إعادة التوطين واشكال اخرى من القبول الانساني للاجئين من سوريا.

مع غياب اي مؤشر لتراجع حدة النزاع في سوريا ووجود اكثر من 3,2 مليون لاجئ مسجل في دول الجوار، تدعو اكثر من ثلاثين منظمة تعنى بالشؤون الانسانية وحقوق الانسان واللاجئين، الدول المشاركة في المؤتمر الى الالتزام بتوفير ملاذ آمن لخمسة في المئة على الاقل من عدد اللاجئين المتوقع بحلول نهاية العام 2015. وتوازي هذه النسبة 180 الف لاجئ سينقلون من دول الجوار بحلول هذا التاريخ.

سيكون هذا الالتزام بمثابة خشبة خلاص للاجئين الذين سيعاد توطينهم. وفي حال ترافق ذلك مع استجابة مناسبة على صعيد المساعدات ودعم اقتصادي اكبر لجيران سوريا، فان الامر سيدفع تلك الدول للبقاء على حدودها مفتوحة لضمان تمكن الاشخاص الذين لا يزالون في سوريا من الفرار من الحرب، وقد يساهم ذلك في استقرارها.

## الإطراف الموقعة

ابعد (لبنان)

ACTED

ActionAid

Action Contre La Faim

مؤسسة عامل (لبنان)

منظمة العفو الدولية

الشراكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الانسان

المجلس البريطاني للاجئين

Care International

كاريتاس

مركز التضامن مع اللاجئين

Childrenplus

Civil Society in Penitentiary Systems (Turkey)

المجلس الدنماركي للاجئين

الشبكة الأوروبية – المتوسطة لحقوق الانسان

المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين

منظمة رواد (لبنان)

Handicap International

جمعية حقوق الانسان (تركيا)

لجنة الإنقاذ الدولية

الاعانة الإسلامية

الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية (الأردن)

المركز اللبناني لحقوق الانسان

Ligue Des Droits De L'Homme

اطباء العالم

Medair

العون الإسلامي

المجلس النرويجي للاجئين

أوكسفام

منظمة إنقاذ الطفل الدولية

الهلال الأحمر القطري

جمعية سوى (لبنان)

Turkey) Support To Life)

منظمة الأولوية الملحة

Syria INGO Forum

UN PONTE PER

## 1. المقدمة

تنظم مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في التاسع من كانون الاول/ديسمبر مؤتمرا وزاريا في جنيف لاعلان الالتزامات حول إعادة التوطين واشكال اخرى من القبول الانساني للاجئين من سوريا.

ثمة أكثر من 3,2 ملايين لاجئ مسجلين في الدول المجاورة لسوريا وفي غياب اي مؤشر لتراجع حدة النزاع فيها، يتوقع ان يرتفع هذا العدد الى 3,59 ملايين لاجئ بحلول نهاية العام الحالي<sup>1</sup>. تدعو أكثر من ثلاثين منظمة تعنى بالشؤون الانسانية وحقوق الانسان واللاجئين وتستجيب لهذه الازمة غير المسبوقة تقريبا، الدول المشاركة في المؤتمر الى الالتزام بتوفير ملاذ آمن لخمسة في المئة على الأقل من عدد اللاجئين المتوقع بحلول نهاية العام 2015. وتوازي هذه النسبة 180 الف لاجئ في وضع هش سينقلون الى دول اخرى بحلول هذا التاريخ.

وتعهدت دول من خارج المنطقة حتى الان، بإعادة توطين اقل من 2 في المئة. لكن لم يتضح بعد اي جدول زمني لاحترام هذه الالتزامات الصغيرة<sup>2</sup>. وعلى سبيل المقارنة، بلغ عدد اللاجئين الذين فروا الى تركيا وحدها منذ مطلع ايلول/سبتمبر ثلاث مرات عدد الذين تعهدت دول العالم بإعادة توطينهم منذ اندلاع النزاع في سوريا.

ومع ازدياد وضع اللاجئين بأسا وهشاشة، ثمة حاجة الى تعزيز خيارات إعادة التوطين واشكال القبول الانساني الاخرى لضمان حصول اللاجئين الذين يواجهون خطورة اكبر او لديهم حاجات خاصة، على الحماية والعناية اللتين يحتاجونها للصمود. ومن شأن زيادة حالات إعادة التوطين على نطاق كاف ان تساهم في تخفيف العبء الكبير على المجتمعات المضيفة بما في ذلك في قطاع الخدمات العامة والبنى التحتية، وكذلك على صعيد اماكن الايواء الخاصة.

وينبغي على دول لم يسبق لها ان شاركت في برامج إعادة توطين بما في ذلك دول من الخليج واميركا اللاتينية<sup>3</sup> ان تنضم الى هذه الجهود وان تطور برامج إعادة توطين واشكالا اخرى من القبول الانساني للاجئين.

## 2. الحاجة الملحة مع عدد هائل من اللاجئين ويأس متزايد

تسببت الاحداث في سوريا بوحدة من اكبر ازمت اللاجئين في العالم منذ الحرب العالمية الثانية<sup>4</sup>، فيما حدة العنف داخل البلاد لا تزال تتصاعد. ويوجد عدد متزايد من الاشخاص الذين فروا من هذا البلد انفسهم في وضع يأس وهش. وبات السخاء الاستثنائي الذي ابدته دول مجاورة مثل لبنان والاردن، عند حده الاقصى فيما يدفع اللاجئين والمجتمعات الفقيرة المضيفة ثمن ذلك. كذلك يتأثر بالوضع، المدنيون الذين يحاولون الفرار من النزاع في سوريا لكنهم غالبا ما يفشلون لان الدول المجاورة باتت تفرض قيودا او تغلق حدودها.

وقد اعربت مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين علنا عن قلقها على مصير اشخاص يحاولون الهروب والقيود التي يفرضها الاردن عند حدوده<sup>5</sup>. ففي تشرين الاول/اكتوبر 2014 تسجل 18,453 لاجئا من سوريا لدى المفوضية العليا

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقييم نصف السنوي لخطة الاستجابة الاقليمية لازمة في سوريا:

<sup>1</sup> <http://www.unhcr.org/syriarrp6/midyear/docs/syria-rrp6-midyear-full-report.pdf>

<sup>2</sup> لجنة الاغاثة الدولية والمجلس النرويجي للاجئين: "لا مفر: المدنيون في سوريا يكافحون من اجل الوصول الى الامان خارج الحدود". الالتزامات قد تستغرق وقتا طويلا قبل ان تؤدي الى إعادة توطين. ما ان يتم التقدم بطلب إعادة توطين الى بلد معين يمر اللاجئ مقدم الطلب بمجموعة من المقابلات المعقدة وعملية تدقيق من قبل الدولة المضيفة.

<sup>3</sup> أطلقت البرازيل برنامج تأشيرة دخول انسانية للاجئين من سوريا ومنحت 4200 تأشيرة اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: "ايجاد حلول للاجئين السوريين: <http://www.unhcr.org/52b2febaf5.html>

<sup>4</sup> أكثر من خمسة ملايين شخص فروا من افغانستان في الثمانينات وتواصل تدفق اللاجئين في العدين الاخيرين فضلا عن عودة ملايين اللاجئين.

<sup>5</sup> نيويورك تايمز: "السوريون يمنعون من دخول الاردن بحسب الوكالات":

[http://www.nytimes.com/2014/10/09/world/middleeast/syrian-refugees-jordan-border-united-nations.html?\\_r=1](http://www.nytimes.com/2014/10/09/world/middleeast/syrian-refugees-jordan-border-united-nations.html?_r=1) and <http://www.nytimes.com/2014/11/20/world/middleeast/jordans-open-door-is-now-only-cracked-leaving-syrians-stranded.html>. See Government of Lebanon Policy Paper, which states that the border is closed, with a limited number of humanitarian exceptions <http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=6118>

لشؤون اللاجئين في دول مجاورة لسوريا اي بتراجع نسبته 88 في المئة من المعدل الشهري في العام 2013، ما يشكل مؤشرا الى مدى فشل الافراد في مغادرة سوريا<sup>6</sup>.

### إطار 1: ما الفرق بين إعادة التوطين والقبول الانساني واللجوء؟

**إعادة التوطين:** هو الخيار الذي توفر من خلاله دولة اخرى (غير الدولة التي فر منها اللاجئ او دولة اللجوء الاول او التي فيها مقر اقامته الاعتيادي)، وضع اللاجئ الى شخص على اراضيها. وعلى سبيل المثال قد يعني ذلك توفير وضع اللاجئ في الولايات المتحدة<sup>7</sup> الى لاجئ من سوريا يقيم في مخيم في الاردن مع كل ما يرافق ذلك من استقبال ودعم لمساعدته على الاندماج.

**القبول الانساني:** هي برامج قريبة من إعادة التوطين الا انها تعتمد مسارا معجلا غالبا ما يكون من دون مشاركة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وقد تقدم اقامة دائمة او مؤقتة بالاستناد الى تشريعات البلد الذي يقدم هذا الخيار وسياساته. على سبيل المثال قدمت المانيا وضعا مؤقتا لمئات الاف اليوسنيين في تسعينات القرن الماضي الذين عادوا بعد ذلك الى اليوسنة عند انتهاء الحرب وتأمينت سلامة عودتهم. واحيانا تكون معايير القبول الانساني تركز الى عوامل اخرى غير مخاطر الحماية او الهشاشة، مثل روابط تربط اللاجئ بالبلد الذي يقترح القبول.

**اشكال اخرى من القبول:** قد تتضمن منح اللاجئين السوريين امكانية دخول قانونية الى دول اخرى من خلال تخفيف شروط الحصول على تأشيرات دخول للعمل والدراسة ولا تكون مستندة بالضرورة على هشاشة وضعهم.

**اللجوء:** يحق لمدينين يتعرضون للاضطهاد او لمخاطر اخرى بسبب نزاعات مسلحة او انتهاكات هائلة لحقوق الانسان ان يفروا من اجل ضمان سلامتهم وطلب اللجوء في بلد اخر. وللدول واجبات محددة حيال طالبي اللجوء بموجب القانون الدولي ولا سيما واجب عدم اعادتهم قسرا ان كانوا يواجهون احتمال التعرض للادى. وقد طلب الكثير من اللاجئين من سوريا، اللجوء في دول غير الدول المجاورة. ومن واجب هذه الدول الواقعة خارج المنطقة ان تضمن حق السوريين في طلب اللجوء عند حدودها فضلا عن المشاركة في المسؤولية من خلال زيادة إعادة التوطين.

وسجل كذلك ارتفاع كبير في عدد اللاجئين من سوريا الذين يحاولون الحصول على لجوء من دول اخرى غير دول الجوار، مع تقارير متزايدة عن لاجئين يجازفون بعبور البحر الابيض المتوسط خصوصا، فضلا عن عمليات اعتقال وسوء معاملة لطالبي اللجوء عند وصولهم<sup>8</sup>. يواجه السوريون اينما كانوا داخل البلاد او خارجها وضعاً خطراً متزايداً.

ينبغي على الدول الغنية ان تتحرك بسرعة اكبر وان توفر بالاستناد الى قدرتها الاقتصادية على استقبال لاجئين<sup>9</sup>، ملاذاً آمناً لخمسة في المئة من عدد اللاجئين المتوقع. ومع ان هذه النسبة لا تشكل الا جزءاً ضئيلاً من مجموع اللاجئين المسجلين في الدول المجاورة الا انها توفر الامل بمستقبل افضل وآمن لنحو 180 الف شخص. وقد تنعكس ايجابيا ايضا على نسبة الـ 95 في المئة المتبقية من اللاجئين في دول الجوار نتيجة لتراجع الضغط على المجتمعات التي تستضيفهم.

<sup>6</sup> لجنة الاغاثة الدولية والمجلس النرويجي للاجئين : "لا مفر الصفحة 4

<sup>7</sup> الدول المشاركة في برنامج المفوضية العليا لاعادة التوطين تضع بشكل عام حصصا سنوية في هذا المجال او سقفا يحدد عدد اللاجئين الذين ينبغي قبولهم في اطار برامج إعادة التوطين الوطنية في كل سنة.

اتفقت المفوضية العليا ودول إعادة التوطين على مجموعة من المعايير التي تضع اوليات للحصول على إعادة توطين للاجئين الذين يواجهون مخاطر حماية قصوى او هم في وضع هش او لديهم حاجات خاصة

<sup>8</sup> المفوضية العليا لشؤون اللاجئين : "اللاجئون السوريون في أوروبا: ما يمكن لأوروبا ان تقوم به لضمان الحماية والتضامن":

<http://www.refworld.org/docid/53b69f574.html>. تنفيذ المفوضية ان 123600 سوري طلبوا اللجوء في دول الاتحاد الاوروبي+ (دول الاتحاد الـ 28 اضافة الى سويسرا والنرويج وايسلندا وليشتنشتاين) حتى تموز/يوليو 2014. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة ان السوريين يشكلون رانها اكبر مجموعة من اللاجئين الذين يقومون بالرحلة الخطرة الى ايطاليا :

<https://www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/news-and-views/press-briefing-notes/pbn-2014b/pbn-listing/mediterranean-irregular-migrants.html>

<sup>9</sup> جزء من نسبة الخمسة بالمئة يجب ان تستند على حصة من اجمالي الدخل القومي وليس على عدد السكان لانه يؤثر الى قدرة البلد على دعم اللاجئين المعاد توطينهم. او كسفاً : "معاملة اكثر عدلا للاجئين السوريين الصفحة 9 :

<http://www.oxfam.org/en/research/fairer-deal-syrians>

ومع ان عدد 180 الفا هو اعلى من الهدف الذي حددته المفوضية العليا للاجئين والمنتتمل بـ130 الفا مع مهلة زمنية اقصر (بحلول نهاية العام 2015 بدلا من 2016) فان الهدفين يبقيان دون الحاجات الفعلية. وتفيد مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ان 377 الف لاجئ تتوافر لديهم معايير إعادة التوطين بينما يعرب عدد متزايد منهم عن الرغبة بان تشملهم إعادة التوطين فيما يزداد وضعهم سوءا ويطول<sup>10</sup>.

يضاف الى ذلك عدد غير معروف من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في الدول المجاورة الذين يحتاجون ويرغبون على الارجح بهذا الخيار. لذا تشكل إعادة التوطين واشكال القبول الاخرى لـ180 الف لاجئ بحلول نهاية العام 2015 بكلام اخر، التزاما متواضعا من قبل الدول الغنية.

وسيكون للالتزام صغير نسبيا من الدول الغنية في تأثيره الجماعي، نتيجة كبيرة. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، توازي نسبة الخمسة في المئة توفير الامن لنحو عشرة الاف لاجئ من سوريا مقارنة مع تعهدها الحالي المخيب للامل باستقبال "مئات" منهم. وتعهدت المانيا توفير ملاذ آمن لثلاثين الف لاجئ من سوريا ويجب ان تحذو حذوها دول اخرى.

واضافة الى اللاجئين الـ180 الفا هؤلاء، على الدول ان تدرس ايضا بدائل مثل اجراءات هجرة معجلة للعائلات وترتيبات رعاية مجتمعية ومنح جامعية وفرص اخرى على اساس العمل وخيارات اخرى لتوفير طريق قانوني للاجئين من سوريا الى بلدانهم.

### 3. التحقق من حصول افراد في وضع هش على إعادة توطين ومعالجة مخاوف الدول المضيفة

#### اعطاء الاولوية للافراد الذين هم في وضع هش جدا

تعطي مجموعة محددة من المعايير التي وضعتها مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، الاولوية الى اكثر المجموعات هشاشة مثل النساء المعرضات للخطر والاطفال والحالات الطبية والناجون من صدمة او التعذيب واللاجئون الذي يواجهون مخاطر امنية مباشرة واللاجئون المعرضون كثيرا لخطر العنف الجنسي او الاستغلال واللاجئون الذين يطلبون إعادة توطين من اجل لم شمل العائلة.

ينبغي على الدول المشاركة في مؤتمر جنيف ان تضع اولويات في قبول الطلبات بالاستناد الى هشاشة الوضع والمخاطر بدلا من معايير اخرى مثل تركيبة العائلة ووجود قريب او راع لهم في بلد إعادة التوطين والقدرة على الاندماج. وعلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تعزيز تعاونها مع منظمات اهلية شريكة تعمل على تحديد الافراد والعائلات التي قد تحتاج الى إعادة توطين واقامة انظمة إحالة شفافة من المنظمات الاهلية الى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في اطار حالات كهذه.

القبول بالحالات الاكثر هشاشة في اطار إعادة التوطين، يعفي الدول المجاورة على المدى القصير من كلفة معالجة اللاجئين الذين يواجهون وضعها وحمايتهم. ويمكن ان يتوسع التأثير الايجابي ليشمل عائلة الافراد الضعفاء برمتها.

#### الانتقال من التعهدات الى التحرك

يشكل التعهد بإعادة توطين لاجئين من سوريا خطوة اولى حيوية لكن تحويل الالتزامات الى تحرك ينبغي ان يحصل فورا. ففي حين اكد عدد من الدول انها ستستقبل لاجئين سوريين فان قلة منها وفت بوعدها حتى الان. فحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2014 تمت إعادة توطين اقل من سبعة الاف لاجئ عبر البرامج التي تسهلها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في العالم.

ومن اجل ضمان تعزيز سريع ومسؤول للعملية بغية تلبية هذه الحاجات، على الحكومات ان توفر دعما اضافيا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وللمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات اخرى تعنى بإعادة التوطين. فهذا الامر سيسمح

<sup>10</sup> رسالة الكترونية مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

للكالات بالاستعانة بموظفين متخصصين اضافيين وبتخصيص موارد اخرى ضرورية من اجل تحديد الحالات ودراستها.

وينبغي على الدول ان تتحرك بسرعة من اجل تسريع عملية الاختيار في اطار إعادة التوطين واختصار الوقت اللازم من اجل تحديد اللاجئين وتعزيز القدرة الاقليمية على دراسة الملفات. ففي لبنان مثلا توقفت وزارة الامن القومي الاميركية عن اجراء مقابلات بسبب النقص في الاماكن المخصصة لمعالجة هذه الحالات في المواقع الموافق عليها امنيا. ويعني هذا الامر انه في الاشهر المقبلة، لن تعيد الولايات المتحدة توطين لاجئين من لبنان وهو البلد الذي يستضيف اكبر عدد من اللاجئين نسبة الى عدد سكانه.

## طمأنة دول إعادة التوطين

اعربت حكومات عن مخاوف امنية مرتبطة بوصول لاجئين الى اراضيها، الا ان هذا الامر ينبغي الا يحول دون التزام الدول بإعادة توطين حصة عادلة من اللاجئين السوريين.

ففي اطار تحديد الحالات التي ينبغي احوالها الى إعادة التوطين، تعتمد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين اجراءات واضحة لتحديد الافراد الذين ينبغي الا يحصلوا على وضع اللجوء<sup>11</sup>. ولن يستفيد هؤلاء الاشخاص من برامج المفوضية بما في ذلك فرص إعادة التوطين. يضاف الى ذلك ان كل اللاجئين من سوريا الذين يحصلون على الحماية في دول اخرى يخضعون لعملية تدقيق امني صارمة قبل قبولهم، من جانب الدول التي تستضيفهم. وهذه الاجراءات ينبغي ان تكون صارمة لكن في الوقت عينه يجب الا يبالغ في اطالتها والا تكون شاققة بحيث تؤدي الى تأخير كبير في معالجة وضع لاجئين ضعفاء.

وفي كثير من الاحيان يساهم اللاجئين المعاد توطينهم في اقتصاد الدول المضيفة. وفيما يشكل الدعم المقدم للاجئين مؤشرا الى تشاطر المسؤولية والتضامن الدولي ، فتمة دليل واضح على ان اللاجئين المعاد توطينهم يساهمون اقتصاديا وباشكال اخرى كثيرة في الدول التي تستضيفهم<sup>12</sup>.

يضاف الى ذلك، ان اللجوء عندما يحصل على فرصة للعمل في الدول التي اعيد توطينه فيها، فهو يكون قادرا على ارسال المال الى عائلته في المنطقة ما يعزز قدرة الصمود لمجموعة اللاجئين غير المستفيدين من اجراءات إعادة التوطين<sup>13</sup>.

وعلى المجتمعين العام والمدني في الدول الغنية ان يضطلعوا بدور رئيسي في تحفيز الارادة السياسية لزيادة عدد اللاجئين الضعفاء من سوريا الذين يحصلون على ملاذ آمن. ينبغي على منظمات المجتمع المدني ان تشجع حكوماتها لظهار رغبتها في استضافة لاجئين سوريين في مجتمعاتها. وهذا الامر يرتدي اهمية خاصة على المستوى المحلي. ففي المملكة المتحدة مثلا على المجالس المحلية ان تنضم الى برنامج قبول انساني اذ انها مسؤولة عن توفير المسكن والخدمات والاشراف على عملية إعادة التوطين.

<sup>1111</sup> المادة الاولى (و) من اتفاقية اللاجئين العائدة للعام 1951 تستبعد الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم غير سياسية

خطرة او افعالا مخالفة لاهداف ومبادئ الامم المتحدة

<sup>12</sup> دراسة واسعة للمجلس الاسترالي للاجئين خلصت الى وجود كلفة على المدى القصير لاعادة التوطين الا ان "اللاجئين يساهمون بشكل كبير في بلدهم الجديد من خلال توسيع الاسواق الاستهلاكية للسلع المحلية وفتح اسواق جديدة وتوفير مؤهلات جديدة واستحداث فرص عمل وشغل بعض الوظائف مما يشير الى ان إعادة توطين لاجئين لا يشكل فقط تعبير عن نية حسنة على الصعيد الدولي". وفي حين ركزت الدراسة على استراليا الا انها شملت ايضا دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الاوربي. "المساهمة الاقتصادية والمدنية والاجتماعية للاجئين والوافدين الانسانيين" صفحة 7 :

[http://www.refugeecouncil.org.au/docs/resources/Contributions\\_of\\_refugees.pdf](http://www.refugeecouncil.org.au/docs/resources/Contributions_of_refugees.pdf)

<sup>13</sup> تحويلات الشتات الصومالي الى بلدهم الام تصل الى حوالي 3,1 مليارات سنويا وهو مبلغ اكبر بكثير من اجمالي المساعدات الانسانية ومساعدات التنمية في هذا البلد. اوكسفام "اديسو والحوار في القارة الاميركية" :

<http://www.oxfamamerica.org/static/oa4/somalia-remittance-report-web.pdf>

#### 4. جزء اساسي من الاستجابة الدولية وليس الحل السحري

تعزير عملية إعادة التوطين لن يحل ازمة اللاجئين او كل المسائل المتعلقة بالاستجابة للنزاع في سوريا. الا ان توفير ملاذ آمن لـ 180 الفا من اضعف اللاجئين بحلول نهاية العام المقبل، سيساهم في مساعدة هؤلاء الافراد وعائلاتهم والدول المضيفة في المنطقة. وسيوجه ذلك رسالة قوية على صعيد التضامن الدولي تبين للدول المجاورة لسوريا انها لا تواجه ازمة اللاجئين هذه بمفردها.

ينبغي ان تكون برامج إعادة التوطين مكملة للاستجابة للازمة الممولة بالكامل ولفرص مجدبة للاجئين للعمل في الدول المضيفة. وينبغي على المجتمع الدولي ان يوفر دعما اقتصاديا اكبر للاجئين للسماح للدول المضيفة بمساعدة اللاجئين الحاليين والجدد الذين يفرون من العنف ومن اجل دعم المجتمعات المضيفة الهشة التي تواجه تدفق اللاجئين.

يضاف الى ذلك، ان المجتمع الدولي لا يمكنه ان يذكر الحكومات في المنطقة بواجب ابقاء حدودها مفتوحة من دون ان يزيد بشكل كبير التزامه لاستضافة لاجئين وتنفيذ هذه الالتزامات بأسرع وقت ممكن.

#### 5. إعادة توطين لاجئين سوريين يجب الا يتم على حساب لاجئين ضعفاء اخرين

توفير ملاذ آمن للاجئين من سوريا ينبغي الا يأتي على حساب لاجئين من دول اخرى. لكن للاسف يستمر عدد اللاجئين بالارتفاع، في حين ان عدد حالات إعادة التوطين التي تقدمها الدول في اي سنة من السنوات لا يلحق بالتطورات على ارض الواقع. لذا والى جانب توسيع برامج إعادة التوطين التقليدية، على الدول ان تدرس امكانيات اخرى لتوفير القبول الانساني وخيارات هجرة اخرى لاضعف اللاجئين من سوريا نظرا الى حجم الازمة السورية.

#### التوصيات:

ينبغي على الدول المشاركة في مؤتمر جنيف في التاسع من كانون الاول/ديسمبر 2014 الالتزام بتوفير حماية دولية فعالة لخمسة في المئة على الاقل من عدد اللاجئين المتوقع من سوريا بحلول العام 2015. ومن اجل تحقيق هذا الامر بطريقة مسؤولة عليها:

- إما ان تباشر او توسع عدد حالات إعادة التوطين المتاحة للاجئين من سوريا عبر برنامج مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وان تطور مسارات اضافية لقبول سوريين عبر برامج قبول انساني اضافية.
- ان تقبل بكل الحالات التي تحيلها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالاستناد الى معايير الضعف وهشاشة الوضع.
- ان تتحقق من ان الاشخاص الذين يستفيدون من إعادة التوطين او من اشكال حماية اخرى يحصلون على الدعم المناسب بشكل متواصل للاندماج في الدولة المضيفة. يجب توفير خدمات نفسية-اجتماعية متخصصة وخدمات لمعالجة الصدمات للناجين من عمليات تعذيب وعنف جنسي وانتهاكات اخرى لحقوق الانسان.
- ان تضمن معالجة سريعة لحالات اللاجئين الضعفاء من سوريا وتأمين موارد كافية (على صعيد الموظفين والبنى التحتية) في المنطقة من اجل درس الطلبات بفاعلية. والتحقق من الخلفية الامنية يجب الا يكون عملية شاقة وطويلة ورفض مرشح لاعادة التوطين يجب ان يستند فقط الى تهديد امني واضح يطرحه هذا الشخص.
- ان تقدم الدعم للحكومات المضيفة في المنطقة وللمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات اخرى تابعة للامم المتحدة والمنظمات الاهلية الدولية لتعزيز برامج إعادة التوطين، خصوصا لضمان وجود موظفين متخصصين باعداد كافية وتوافر الموارد الضرورية لتحديد اللاجئين الضعفاء الذين هم بامس الحاجة الى إعادة توطين وتحضير ملفاتهم وإحالتها.
- ان تستحدث مسارات جديدة تتجاوز نسبة الخمسة في المئة لتوفير دعم اضافي للاجئين من سوريا وتمتعهم بطرق مختلفة للحصول على اقامة قانونية. قد يشمل ذلك تقديم منح دراسية وفرص تعليم او اجازات عمل متخصصة للاجئين مع توفير حماية كاملة لهم بموجب اتفاقية اللاجئين العائدة للعام 1951

اعدت هذه الوثيقة مجموعة من المنظمات التي تعنى بالشؤون الانسانية وحقوق الانسان واللاجئين (يرد اسمها في بداية الوثيقة). لمزيد من المعلومات عن المسائل الواردة في الوثيقة الرجاء توجيه رسالة الكترونية الى:

[dgorevan@oxfam.org.uk](mailto:dgorevan@oxfam.org.uk)

يمكن استخدام هذا النص مجاناً لأغراض حشد الدعم والترويج والتربية والبحث، شرط ذكر المصدر بالكامل. أما لأغراض النسخ في ظروف أخرى أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى أو للترجمة أو للاستخدام بتصرف، يجب الحصول على إذن مسبق مع احتمال فرض مقابل مالي. عنوان البريد الإلكتروني: [policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:policyandpractice@oxfam.org.uk)

كانون الاول/ديسمبر 2014

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

للمزيد من المعلومات الرجاء مراسلة اي من الوكالات في الائتلاف او زيارة موقع: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)